



وقعتها وزير العممل ونظيره المغربي اتفاقية تعاون مشترك في مجالات العمل والتنمية البشرية تعزيز التعاون بين البلدين وفتح آفاق أوسع لتبادل الخبرات

في مجال ادماج المعوقين في المجتمع ورعايتهم وتدريبهم وتأهيلهم بما في ذلك تبادل الزيارات بين المسؤولين والمختصين وتبادل الخبرات في مجال برامج رعاية المسنين وتقديم الخدمات المختلفة لهم وتقوية تفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي وادماجهم في مجتمعهم وتكيفهم مع ظروفهم، وتبادل الخبرات في مجال مشروعات الأسر المنتجة والتكوين المهني بما يساعد على تطويرها وتسويق منتجاتها وإيجاد فرص العمل لأبناء هذه الأسر والتعاون في مجال النشاط الأهلي والتطوعي وتنظيم تبادل الخبرات وتعميق الصلات بين المسؤولين في البلدين بما يساعد في تفعيل دور الجمعيات والهيئات العاملة في هذا المجال والمشاركة في الندوات والملتقيات والمعارض التي تقام في كلا البلدين في مجال الإعاقة ورعاية المعوقين والأسر المنتجة والتعريف بمنتجاتهم.

والتنمية البشرية، فقد تم الاتفاق على تبادل البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بسوق العمل وتبادل الخبرات والبحوث والبرامج والدراسات الخاصة بادماج الشباب في سوق العمل، وتبادل الزيارات بين المسؤولين والخبراء للتعرف على إمكانيات كلا الطرفين والاستفادة منها والاستفادة من الموارد البشرية المتاحة لدى الطرفين وبصفة خاصة الكوادر الفنية والأيدي العاملة الماهرة والخبرات المتخصصة وفقا لاحتياجات وإمكانيات كلا الطرفين والتعاون في مجالات التدريب بين معاهد ومؤسسات التدريب.

وفي مجال التنمية الاجتماعية، فقد نصت الاتفاقية على تبادل الدراسات والمعلومات والخبرات المتعلقة بتنشئة الطفولة وحمايتها والخدمات المقترحة للأسرة وتبادل البحوث والدراسات الخاصة بمشروعات وبرامج النهوض بالمرأة وتبادل الخبرات والمعلومات

الاستفادة من الموارد البشرية والكفاءات والتدريب المهني والاستفادة المتبادلة لتجارب كلا البلدين في هذه المجالات.

كما ألقى الوزير المغربي كلمة أعرب فيها عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية التي من شأنها زيادة التعاون في مجال العمل والتدريب المهني والشؤون الاجتماعية وتأكيد عزم الجانبين على تعزيز هذا التعاون ودعمه وفتح آفاق أوسع لتبادل الخبرات والتشاور في المجالات الاجتماعية.

حضر توقيع الاتفاقية الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة وكييل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكبار المسؤولين بالوزارة والسيد عبدالقادر زاوي السفير المغربي لدى المملكة.

وتنص الاتفاقية على التعاون في مجالات العمل والتدريب المهني والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية، وفي مجال العمل والتدريب المهني

تم ظهر أمس توقيع اتفاقية للتعاون المشترك بين مملكة البحرين والمملكة المغربية الشقيقة في مجالات العمل والتدريب المهني والتنمية البشرية والرعاية الاجتماعية.

وقد وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة مملكة البحرين السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشؤون الاجتماعية فيما وقعها عن الجانب المغربي السيد عباس الفاسي وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن.

وقد أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن هذه الاتفاقية سوف تسهم في دعم وتعزيز التعاون الثنائي انطلاقا من العلاقات المتميزة القائمة بين البلدين الشقيقين في ظل توجيهات حضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وأخيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية الشقيقة، وقال إن الاتفاقية تتيح

وزير العمل يرعى افتتاح مؤتمر النمو السكاني اليوم المؤتمر يناقش ٨ محاور حول السكان والصحة والبيئة والتنمية

كتبت : آمال الخير

تحت رعاية وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأستاذ عبد النبي عبدالله الشعللة يفتتح عند الساعة التاسعة من صباح اليوم الإثنين الموافق الأول من ابريل فعاليات «مؤتمر النمو السكاني وانعكاساته المستقبلية: البحرين نموذجاً» وذلك بمقر جمعية رعاية الطفل والأمومة بمدينة عيسى ويستمر المؤتمر حتى الثالث من ابريل بحضور عدد كبير من الباحثين والمتخصصين في الشأن السكاني من المنطقة العربية والخليجية.

وصرحت المنسقة العامة للمؤتمر السيدة نادية الملا ان المؤتمر الذي ينظمه مركز معلومات المرأة والطفل يهدف الى دراسة وتقييم الوضع الراهن للنمو السكاني وأثره على المستقبل وتحديد دور الفرد والأسرة والمجتمع تجاه النمو السكاني وتوعية المجتمع البحريني بالأبعاد الإيجابية والسلبية للنمو السكاني وكذلك الخروج بمقترحات وخطط عمل



○. سامي داتش

الكبيرة محدودة الموارد مثلت أهم معضلات التنمية فيها. رغم ان قضية الموازنة بين الموارد الاقتصادية والنمو السكاني قد شغلت الكثير من علماء العلوم الاجتماعية والسياسية على حد سواء، الا ان عملية تفصيلها أو الأخذ بمقولاتها دائماً ما تصطدم باعتبارات أخرى غير تلك الاعتبارات الفنية.

وأوضحت ان مؤتمر النمو السكاني يمثل محاولة من قبل مركز معلومات المرأة والطفل لتبسيط الضوء على واحدة من أهم مشكلات عمليات التحديث والتنمية التي تواجه المجتمع البحريني المعاصر، كما انها محاولة من المركز لتناول الموضوع من نواحيه المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والخروج باستراتيجيات وخطوات في معالجة هذه المشكلة. وأضافت السيدة نادية الملا:

ان المؤتمر سيطرح العديد من المحاور الهامة أولها السكان في الخليج وتحديات التنمية في القرن الواحد والعشرين. ويتحدث في هذا المحور د. محمد العسومي.

أما المحور الثاني فسيتمركز الى الخصائص السكانية للمجتمع البحريني وستطرحها للمناقشة السيدة ليلي رضا من الجهاز المركزي للاحصاء.

ويشير المحور الثالث الى النمو السكاني والمسألة التعليمية للمتحدث د. محمد جواد رضا من جامعة البحرين.

ويقدم المحور الرابع تحت عنوان «النمو السكاني وتحقيق هدف الصحة للجميع» للدكتور عبدالمنعم أبو نوار من الأردن.

أما المحور الخامس فسيطرح تحت عنوان: «السكان والتوسع الحضري» يتحدث في هذا المحور د. محمد أحمد من جامعة البحرين. والمحور السادس سيناقش تحت مسمى «النمو السكاني ومستوى الإعالة المعيشية» يتحدث حول هذا المحور د. عبدالعزیز أبل من



○ الشيخة لولوة بنت محمد آل خليفة
للتعاون بين الجهات الحكومية والأهلية.

وقالت ان رئيسة المؤتمر ستكون الشيخة لولوة بنت محمد آل خليفة رئيسة مجلس أمناء مركز معلومات المرأة والطفل، أما المتحدث الرسمي فهو الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة مدير ادارة الاحصاء وأمين عام المؤتمر د. سامي داتش نائب رئيس مجلس أمناء المركز.

وقالت ان مشكلة النمو السكاني للمجتمعات الصغيرة أو

المجموعة العربية للتأمين.

وسيطرح المحور السابع تحت عنوان «السكان والمسألة البيئية» يناقشه د. داود العيسوي من جامعة الخليج العربي.

والمحور الثامن سيناقش موضوع السكان والمساهمة في النشاط ويناقشه د. هاشم الباش من ديوان الخدمة المدنية، في حين سيطرح المحور التاسع توقعات سكان البحرين حتى عام ٢٠٥٠ ويتناول هذا المحور توقعات الزيادة السكانية خلال العقود الخمسة القادمة وسكان البحرين في المستقبل بفترات زمنية سنوية أو كل خمس سنوات الى عام ٢٠٥٠ من حيث النوع وفئات السن والجنسية وتوقعات الزيادة في القوى العاملة وفق عامل الجنسية، ويتحدث في هذا المحور عبد الحميد عبدالغفار.

وسيصاحب المؤتمر عرض فيلم وثائقي عن مشاكل تختص بالنمو السكاني بالتعاون مع هيئة الاذاعة والتلفزيون، اضافة الى اقامة حلقة عمل تحت عنوان «تفعيل دور المجتمع المدني في دعم برامج القضايا السكانية».

وحول الحلقة قالت المنسقة العامة للمؤتمر السيدة نادية الملا ان الهدف العام للحلقة هو تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني بين المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية المنفذة للأنشطة والبرامج ذات العلاقة بالنمو السكاني.

أما الأهداف المحددة للحلقة فهي وضع خطط ومقترحات للتعاون في السياسات والاستراتيجيات والدراسات والبحوث والخدمات والإعلام والاتصال وحشد الموارد والتمويل.

يشارك في الحلقة ٣٠ مشاركاً من الجهات الحكومية والأهلية بغرض توجيه واستثمار الجهود نحو المزيد من التنسيق بين الجهات المختلفة وتحديد أوجه التعاون في المجالات الرئيسية الهامة باعتبار أن النمو السكاني هو أحد التحديات الهامة للنمو الاقتصادي الذي تهدف اليه الدولة لرفع شأن المواطن والوطن ودفع عجلة التنمية البشرية المستدامة.

والحلقة من إعداد د. ندى حفاظ عضو مجلس أمناء مركز معلومات المرأة والطفل، وإدارة الأستاذ زياد الرفاعي الخبير المختص في الاتصالات السكانية والإعلام من مكتب فريق المساندة الفنية للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.